# [ كِتَابُ النُّذُوْرِ ][1]

## ( مَا يَجِبُ مِنَ النُّذُوْرِ فِي المَشْيِ )

**النُّذُوْرُ**: جَمْعُ نَذْرٍ[2]، وَالنَّذْرُ في اللُّغَةِ: الأَصْلُ: مِنْ قَوْلِكَ: نَذَرْتُ الشَّيْءَ عَلَىٰ نَفْسِي ـ بِفَتْحِ الذَّالِ ـ أَنْذُرُ وَأَنْذِرُ ـ بِضَمِّ الذَّالِ وَكَسْرِهَا ـ، ثُمَّ سُمِّيَ مَا يَجْعَلُ الإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ نَذْرًا، كَمَا قِيْلَ: الحُلُوْفُ لِلمَحْلُوْفِ، وَالكَسْبُ لِلْمَكْسُوْبِ، وَهُمَا فِي الأَصْلِ مَصْدَرَانِ، مِنْ حَلَفَ وَكَسَبَ، وَاشْتِقَاقُ النَّذْرِ مِنْ قَوْلِكَ: أَنْذَرْتُ الرَّجُلَ بِالأَمْرِ؛ إِذَا أَعْلَمْتَهُ بِهِ؛ لِيَسْتَعِدَّ لَهُ وَيَتَأَهَّبَ؛ لأَنَّ النَّاذِرَ يَعْلَمُ بِأَنَّهُ قَدْ أَوْجَبَ الأَمْرَ عَلَىٰ نَفْسِهِ، وَتَأَهَّبَ لِقَضَائِهِ، وَمِنْ هَـٰذَا قَالُوا: نَذِرْتُ بِالشَّيْءِ ـ بِكَسْرِ الذَّالِ ـ؛ إِذَا عَلِمْتُهُ فَأَخَذْتَ/ أُهْبَتَكَ لَهُ. وَالنَّذْرُ: لَفْظَةٌ مِنَ ٥٧/ب
الأَلْفَاظِ الَّتِي أَقَرَّهَا الإِسْلَامُ عَلَىٰ مَعْنَاهَا فِي الجَاهِلِيَّةِ؛ لأَنَّ العَرَبَ كَانَتْ تَسْتَعْمِلُ النُّذُوْرَ، وَتَلْتَزِمُ الوَفَاءَ بِهَا، وَذَكَرَتْهُ كَثِيْرًا فِي أَشْعَارِهَا.

وَتَقَدَّمَ أَنَّ «قُبَاءَ» [٢] يَجُوْزُ فِيْهَا الصَّرْفُ بِمَعْنَىٰ المَكَانِ، وَتَرْكُهُ بِمَعْنَىٰ البُقْعَةِ[3].

---

(١) المُوَطَّأ رواية يَحْيَىٰ (٢/ ٤٧٢)، ورواية أبي مُصْعَبٍ الزُّهريِّ (٢/ ٢٠٧)، والتَّمهيد (١٠/ ٢١٧)، والاستذكار (١٥/ ٥)، والتَّعْلِيْق عَلَىٰ المُوَطَّأ لأبي الوَقَّشِيِّ (١/ ٣٢٧)، والقبس (٢/ ٦٥٨)، وتنوير الحوالك (٢/ ٢٦)، وشرح الزُّرقاني (٢/ ٥٥).

(٢) النَّصُّ فِي التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأ لأبي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ (١/ ٣٢٧).

(٣) يُراجع الجزء الأول (٢٠، ٢١، ١٩٦).

ـ وَ«الجَرْوُ» [٣] مِنَ القِثَّاءِ الصَّغِيْرُ مِنْهُ، وَقِيْلَ: الطَّوِيْلُ مِنْهُ، وَقِيْلَ: الوَاحِدُ مِنْهُ؛ لِقَوْلِهِ فِي الحَدِيْثِ: «فَكَسَرْتُهُ»، وَهَـٰذَا يَدُلُّ عَلَىٰ كِبَرِهِ. وَيُقَالُ: قِثَّاءٌ وَقُثَّاءٌ ـ بِكَسْرِ القَافِ وَضَمِّهَا ـ[١] وَقَرَأَ يَحْيَىٰ بنُ يَعْمُرَ [قَوْلُهُ تَعَالَىٰ][٢]: ﴿وَقُثَّائِهَا﴾ بِضَمِّ القَافِ.

ـ وَقَوْلُهُ: «لِجَرْوِ قِثَّاءٍ فِي يَدِهِ» كَلَامٌ فِيْهِ اخْتِصَارٌ، وَالتَّقْدِيْرُ: مُشِيْرٌ لِجَرْوِ قِثَّاءٍ فِي يَدِهِ، فَاللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ لَفْظَةُ «هَـٰذَا» مِنْ مَعْنَىٰ الإِشَارَةِ.

## ( مَا جَاءَ فِيْمَن نَذَرَ مَشْيًا إِلَىٰ بَيْتِ الله )

يُقَالُ: عَجَزَ الرَّجُلُ ـ بالفَتْحِ ـ يَعْجِزُ ـ بالكَسْرِ ـ[٣] وَلاَ يُقَالُ بالعَكْسِ إِلاَّ أَنْ تَعْظُمَ عَجِيْزَتُهُ، وَقَدْ ذَكَرَهَا بَعْضُ اللُّغَوِيِّيْنَ فِي لَحْنِ العَامَّةِ. وَقَوْلُ يَحْيَىٰ: «وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُوْلُ وَقَرَأَ عَلَيْهِ»، مَعْطُوْفٌ عَلَىٰ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِ ابنِ عُمَرَ؛ وَالعَرَبُ تَسْتَعْمِلُهُ إِذَا أَرَادَ المُخَاطَبُ أَنْ يُزِيْدَ فِي كَلَامِ المُخْبِرِ مَا أَغْفَلَهُ، أَوْ مَا يَرَىٰ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُزَادَ فِيْهِ مِثْلَ أَنْ يَقُوْلَ: سَأَكْسُو زَيْدًا إِذَا جَاءَنِي، فَيَقُوْلُ السَّامِعُ: فَأَرَىٰ أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَىٰ فَرَسٍ.

ـ وَقَوْلُهُ: «فَأَصَابَتْنِي خَاصِرَةٌ» كَذَا رَوَيْنَاهُ بِخَاءٍ مُعْجَمَةٍ وَصَادٍ غَيْرِ مُعْجَمَةٍ، يُرِيْدُ: عِلَّةً عَرَضَتْ لَهُ فِي خَصْرِهِ، وَهُوَ مَأْخُوْذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: خَصَرْتُ

---

(١) النَّصُّ فِي التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأ لأبي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ (١/ ٣٢٧).

(٢) سُورة البقرة، الآية: ٦١، والنَّقْلُ هُنَا عَن أبي الوَلِيْد الوَقَّشِي، وَقُلْنَا في هَامش التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأ أَنَّ صَاحب القراءة يَحْيَىٰ بن وثاب وخرجنا القراءة هُنَاك.

(٣) النَّصُّ فِي التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأ لأبي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ (١/ ٣٢٩).

الرَّجُلَ؛ إِذَا ضَرَبْتَهُ في خَصْرِهِ، كَمَا يُقَالُ: بَطَنْتُهُ؛ إِذَا ضَرَبْتَهُ فِي بَطْنِهِ، وَصَدَرْتُهُ؛ إِذَا ضَرَبْتَهُ فِي صَدْرِهِ، أَوْ يَكُوْنُ أَصَابَهُ بَرْدٌ في أَطْرَافِهِ، وَهُوَ الخَصْرُ الَّذِي هُوَ بَرْدُ الأَطْرَافِ. وَوَقَعَ في بَعْضِ رِوَايَاتِ «المُوَطَّأ»: «حَاصِرَةٌ» بِحَاءٍ غَيْرِ مُعْجَمَةٍ[1]، كَأَنَّهُ أَرَادَ عِلَّةً حَصَرَتْهُ عَنِ السَّفَرِ، أَيْ: مَنَعَتْهُ. وَكَانَ القِيَاسُ عَلَىٰ هَـٰذَا أَنْ يُقَالَ: مُحْصِرَةٌ؛ لأَنَّ المَشْهُوْرَ أَنْ يُقَالَ: أَحْصَرَهُ المَرَضُ ـ بِالأَلِفِ ـ وَلاَ يُقَالُ: حَصَرَهُ، إلاَّ في العَدُوِّ، قَالَ تَعَالَىٰ[2]: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾. فَإِنْ صَحَّتْ هَـٰذِهِ الرِّوَايَةُ فَمَجَازُهَا عَلَىٰ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُوْنَ حُصِرَ وَأُحْصِرَ لُغَتَيْن.

والثَّانِي: أَنْ يَكُوْنَ عَلَىٰ مَعْنَىٰ النَّسَبِ كَمَا قَالُوا: أَمْحَلَ البَلَدَ فَهُوَ مَاحِلٌ، وَأَوْرَسَ الشَّجَرُ فَهُوَ وَارِسٌ؛ وَالقِيَاسُ: مُوْرِسٌ وَمُمْحِلٌ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ[3]: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَـٰحَ لَوَٰقِحَ﴾، وَكَانَ القِيَاسُ: مَلاَقِحَ؛ وَمِنْهُ قَوْلُ الحَارِثِ بنِ نُهَيْكٍ[4]:

---

(١) النَّصُّ فِي التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأ لأبي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ (١/ ٣٢٨).

(٢) سُورَةُ البَقرة، الآية: ١٩٦.

(٣) سُورَةُ الحجر، الآية: ٢٢.

(٤) ويُنْسَبُ أَيْضًا إِلَىٰ الحَارِث بن ضِرَارٍ النَّهْشَلِيِّ، أَو إِلَىٰ ضِرَارٍ النَّهْشَلِيِّ، وَقِيْل: قائله نَهْشَلُ بنُ حَرِّيِّ بن ضَمُرَةَ النَّهْشَلِيِّ، ونُسِب إلى مُزَرِّد أَخي الشماخ بن ضرارٍ، وإلى المُهلهل، وإلى لَبِيْدِ بنِ رَبِيْعَةَ العَامِرِيِّ. وهو من شواهد الكتاب (١/ ١٤٥، ١٨٣، ١٩٩)، وشرح أبياته لابن السِّيرافي (١/ ١١٠)، والمقتضب (٣/ ٢٨٢)، والأصول لابن السَّراج (٣/ ٤٧٤)، والخصائص (٢/ ٣٥٣)، والمُحتسب (١/ ٢٣٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٨٠)، والخزانة (١/ ١٤٧)، والمُرَجَّحُ أَنَّه لنَهْشَلِ بن حَرِّي يرثي يزيد النَّهْشَلِيّ في أبيات منها:

=

لِيُبْكَ يَزِيْدُ ضَارِعٌ لِخُصُوْمِهِ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيْحُ الطَّوَائِحُ

ـ **وَقَوْلُهُ: «وَعَلَيْهِ هَدْيُ بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ [أَوْ شَاةٍ] إِنْ لَمْ يَجِدْ إِلاَّ هِيَ»**، كَذَا وَقَعَ فِي جَمِيْعِ نُسَخِ هَـٰذَا الكِتَابِ الَّتِي وَقَعَتْ إِلَيْنَا أَوْ رَوَيْنَاهَا، وَهُوَ غَلَطٌ[1]؛ لأَنَّ «هِيَ» مِنْ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ وَالصَّوابُ: إِلاَّ إِيَّاهَا.

ـ **وَقَوْلُهُ: «أَنَا أَحْمِلُكَ إِلَىٰ بَيْتِ اللهِ»**. **وَقَوْلُهُ: «إِنْ نَوَىٰ أَنْ يَحْمِلَهُ عَلَىٰ رَقَبَتِهِ يُرِيْدُ بِذٰلِكَ المَشَقَّةَ. . .»** إِلَىٰ آخِرِ كَلاَمِهِ؛ فَإِنَّ هَـٰذِهِ لَفْظَةٌ مُشْتَرَكَةٌ تَحْتَمِلُ التَّأْوِيْلَ وَقَدْ تَأَوَّلَهَا مَالِكٌ أَحْسَنَ تَأْوِيْلٍ؛ لأَنَّ العَرَبَ تَقُوْلُ[2]: حَمَلْتُ الشَّيْءَ؛ إِذَا وَضَعْتَهُ فَوْقَ ظَهْرِكَ أَوْ رَأْسِكَ، كَمَا يُقَالُ: حَمَلْتِ الدَّابَّةُ الحِمْلَ، وَحَمَلَتِ المَرْأَةُ الوَلَدَ. وَيُرْوَىٰ[3] أَنَّ أَعْرَابِيًّا كَانَ يَطُوْفُ بِأُمِّهِ، وَيَقُوْلُ: أَحْمِلُ أُمِّي وَهِيَ الحَمَّالَةُ. وَيَقُوْلُوْنَ أَيْضًا: حَمَلْتُ الرَّجُلَ: إِذَا أَعْطَيْتَهُ مَا يَرْكَبُهُ، وَمِنْهُ يُقَالُ: حَمَلَ السُّلْطَانُ فُلاَنًا عَلَىٰ فَرَسٍ. وَيَقُوْلُوْنَ أَيْضًا: حَمَلْتُ الرَّجُلَ: إِذَا آوَيْتَهُ إِلَىٰ نَفْسِكَ، وَتَكَفَّلْتَ لَهُ جَمِيْعَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَحَمَلْتُهُ: إِذَا كَفَيْتَهُ أَمْرَ مَا يُرِيْدُ أَنْ

---

= سَقَىٰ جَدَثًا أَمْسَىٰ بِدَوْمَةَ ثَاوِيًا مِنَ الدَّلْوِ وَالجَوْزَاءِ غَادٍ وَرَائِحُ
لَعَمْرِي لَئِنْ أَمْسَىٰ يَزِيْدُ بنُ نَهْشَلٍ حَشَا جَدَثٍ تَسْفِي عَلَيْهِ الرَّوَائِحُ
لَقَدْ كَانَ مِمَّنْ يَبْسُطُ الكَفَّ فِي النَّدَىٰ إِذَا ضَنَّ بالخَيْرِ الأَكُفُّ الشَّحَائِحُ

وأَورَدَ خِضْرُ بنُ عَطَاءِ اللهِ المَوْصِليُّ منها في كتابه «الإسعاف في شرح شواهد القاضِي والكشاف» (مخطوط) ثمانية أبيات تجدها هناك.

(١) هَـٰذَا كَلاَمُ أبي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ فِي التَّعْلِيْقُ عَلَىٰ المُوَطَّأ (١/ ٣٢٧).

(٢) هَـٰذَا كَسابقه أيضًا لأبي الوَلِيْد.

(٣) هَـٰذِهِ الحكايةُ المُخْتَصَرَةُ ليست من كلام أَبِي الوَلِيْدِ، ثُمَّ عَادَ إليه ثانيةً.

يَحْمِلَهُ. فَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّكَ أَعَنْتَهُ عَلَىٰ حَمْلِهِ قُلْتَ: أَحْمَلْتُهُ بِقَطْعِ الأَلِفِ.

## ( مَا لاَ يَجُوْزُ مِنَ النَّذْرِ فِي مَعْصِيَةِ الله )

ـ **الكَفَّارَةُ**: مُشْتَقَّةٌ مِنْ كَفَرْتُ الشَّيْءَ؛ إِذَا سَتَرْتُهُ وَغَطَّيْتَهُ، وَسُمِّيَتْ بِذٰلِكَ؛ لأَنَّهَا تُذْهِبُ الإِثْمَ مِنَ الحَالِفِ، وَتَقِيْهِ مِنْ عَذَابِ اللهِ تَعَالَىٰ، وَبَقِيَتْ فَعَّالَةٌ لِلْمُبَالَغَةِ، كَمَا يُقَالُ ضَرَّابٌ/ للمُبَالَغَةِ فِي الضَّرْبِ، وَقَتَّالٌ للمُبَالَغَةِ فِي القَتْلِ. وَكَانَ القِيَاسُ أَنْ يُقَالَ لَهَا: مُكَفِّرَةٌ؛ لأَنَّ الفِعْلَ مِنْهَا كَفَّرَ تَكْفِيْرًا، وَلٰكِنَّهَا جَاءَتْ عَلَىٰ حَذْفِ الزِّيَادَةِ، كَمَا قِيْلَ: دَرَّاكٌ الوَتْرِ؛ وَهُوَ مِنْ أَدْرَكَ. قَالَ أَبُو قَيْسِ بنُ رِفَاعَةَ[1]: ٥٨/أ

وَصَاحِبُ الوِتْرِ لَيْسَ الدَّهْرَ مُدْرِكَهُ ... عِنْدِي وَإِنِّي لِدَرَّاكٌ بِأَوْتَارِي

وَجَاءَ بِلَفْظِ التَّأْنِيْثِ؛ لأَنَّهُمْ ذَهَبُوا بِهَا إِلَىٰ مَعْنَىٰ الحَسَنَةِ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُذْهِبَ السَّيِّئَةَ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ[2]: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾.

## ( اللَّغْوُ فِي اليَمِيْنِ )

لَغْوُ الكَلاَمِ: مَا لاَ مَحْصُوْلَ لَهُ؛ لأَنَّ الآذَانَ تَمُجُّهُ، وَلاَ تُرِيْدُ سَمَاعَهُ، ، وَسُمِّيَتِ اليَمِيْنُ الَّتِي لاَ كَفَّارَةَ فِيْهَا لَغْوًا؛ لأَنَّهَا لاَ يَعْقِدُ الحَالِفُ عَلَيْهَا نِيَّةً؛ لأَنَّهَا مُطَّرَحَةٌ لاَ يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا. وَكُلُّ شَيْءٍ اطُّرِحَ فَهُوَ لَغْوٌ؛ إِمَّا لأَنَّهُ لَمْ يَعْقِدِ اليَمِيْنَ بِهَا، أَوْ لأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الحِنْثَ فِي أَوَّلِ اللَّغْوِ. وَاللَّغَاءُ: أَصْوَاتُ الطَّيْرِ وَلَغَطُهَا. يُقَالُ:

---

(١) البَيْتُ لَهُ من أبياتٍ ذكرها أبو عَلِيٍّ القالي في الأمالي (١/ ١٢) أوَّلها:

مَنْ يَصْلَ نَارِي بِلاَ ذَنْبٍ وَلاَ تِرَةٍ ... يَصْلَ بِنَارِ كَرِيْمٍ غَيْرِ غَدَّارِ

والبَيْت المذكور هُنَا في خزانة الأدب (٣/ ٣٧٩)... وغيرها.

(٢) سورة هود، الآية: ١١٤.

لَغَوْتُ أَلْغُو لَغْوًا، وَلَغَوْتُ أَلْغَىٰ لَغْوًا، وَلَغَيْتُ أَلْغَي لَغًا، وَلَغِيْتُ أَيْضًا، وَأَلْغَيْتُ فِي يَمِيْنِي، وَالشَّيْءَ: طَرَحْتُهُ، وَأَلْغَيْتُ: أَتَيْتُ بِلَغْوٍ. وَيُقَالُ: أَلْغَيْتَ أَيْضًا: إِذَا جَعَلْتَ خِلَافَكَ يَلْغُو. وَتَقَدَّمَ الكَلَامُ فِيْهِ[1].

وأَمَّا تَسْمِيَتُهُم اليَمِيْنَ المَحْلُوْفَ بِهَا يَمِيْنًا؛ فَإِنَّهُ مِنْ بَابِ التَّدْرِيْجِ، وَمَعْنَاهُ: أَنْ يُنْقَلَ الشَّيْءُ مِنْ حَالٍ إِلَىٰ حَالٍ، وَتَدرَّجَ مِنْ مَرْتَبَةٍ إِلَىٰ مَرْتَبَةٍ، كَقَوْلِهِمْ لِلنَّبَاتِ نَدًى، فَإِنَّهُ عَنِ النَّدَىٰ يَكُوْنُ، ثُمَّ سَمُّوا الشَّجَرَ نَدًى؛ لأَنَّهُ عَنِ النَّبَاتِ يَكُوْنُ، فَكَذٰلِكَ اليَمِيْنُ؛ إِنَّمَا أَصْلُهَا اليَدُ، ثُمَّ سُمِّيَتْ القُوَّةُ يَمِيْنًا؛ لأَنَّ قُوَّةَ كلِّ شَيْءٍ في يَمَامِنِهِ، ثُمَّ سُمِّيَ الحَلِفُ عَلَىٰ الشَّيْءِ يمِيْنًا؛ لأَنَّ الحَالِفَ يَسْتَعِيْنُ بِهَا عَلَىٰ مَا يُرِيْدُ، وَعَلَىٰ مَعْنَىٰ القُوَّةِ أَوَّلَ المُفَسِّرُوْنَ[2]، قَوْلَهُ تَعَالَىٰ[3]: ﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾، وَعَلَيْهِ تُؤَوَّلُ قَوْلُ الشَّمَّاخِ:[4]

---

(١) في الجزء الأول (١٣٠، ١٣١).

(٢) أهلُ السُّنَّة والجماعة يثبتون الصِّفة لله تعالى على وجهٍ يليق بجلاله وعظمته ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾.

(٣) سُورة الزُّمر، الآية: ٦٧.

(٤) ديوانُهُ (٣٣٦) يَمْدَحُ عَرَابَةَ بنَ أَوْسِ بنِ قَيْظِيِّ بنِ عَمْرِو بنِ زَيْدِ بنِ جُشَم بنِ الحَارِثِ الأَوْسِيَّ ثُمَّ الحَارِثِيَّ الصَّحَابِيَّ ـ رضي الله عنه ـ وعَرَابَةُ مترجَمٌ في طبقات ابن سَعْدٍ (٤/ ٨٤)، والإصابة (٤/ ٨١) قال ابن سَعْدٍ في ترجمته: «كان عَرَابَةُ مَشْهُورًا بالجُوْدِ، وله أَخْبَارٌ مَع مُعَاوِيَةَ، وفيه يَقُوْلُ الشَّمَّاخ:

إِذَا مَا رَايَةٌ . . . الأبيات

**يَقُوْلُ الفَقِيْرُ إِلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ عَبْدالرَّحْمَـٰن بن سُلَيْمَان العُثَيْمِيْن ـ عَفَا اللهُ عَنْهُ ـ:** وَهِيَ قَصِيْدَةٌ جَيِّدَةٌ أَوَّلها: =

إِذَا مَا رَايَةٌ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ  تَلَقَّاهَا عَرَابَةُ بِاليَمِيْنِ

وَأَمَّا الحَلِفُ فَمُشْتَقٌّ مِنْ قَوْلِهِمْ: سِنَانٌ حَلِيْفٌ: إِذَا كَانَ حَدِيْدًا، أَوْ رَجُلٌ حَلِيْفُ اللِّسَانِ. سُمِّيَتِ اليَمِيْنُ بِذٰلِكَ؛ لأَنَّهَا تَعْرِضُ عَنْ حِدَّةِ الأَخْلاَقِ، وَثَوَرَانِ الغَضَبِ، وَسُمِّيَتْ قَسَمًا؛ لأَنَّ الحَالِفَ كَثِيْرًا مَا يُحَاوِلُ مِنْهَا تَحْسِيْنُ الشَّيْءِ وَتَزْيِيْنِهِ، فَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: رَجُلٌ مُقَسَّمٌ؛ إِذَا كَانَ جَمِيْلاً، وَوَجْهٌ مُقَسَّمٌ، وَالقَسَامُ: الحُسْنُ، قَالَ بِشْرٌ[1]:

* يَسَنُّ عَلَىٰ مَلاغِيْهَا القَسَامُ *

وَقَالَ عَلْبَاءُ بنُ أَرْقَمَ اليَشْكُرِيُّ[2]:

---

= كَلاَ يَوْمِيْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَىٰ  ظَنُوْنٌ آنَ مُطَّرَحُ الظُّنُوْنِ

وَقَبْلَ البَيْتِ:

رَأَيْتُ عَرَابَةَ الأَوْسِيِّ يَسْمُو  إِلَىٰ الخَيْرَاتِ مُنْقَطِعَ القَرِيْنِ
أَفَادَ مَحَامِدًا وَأَفَادَا مَجْدًا  فَلَيْسَ كَمَاجِدٍ لِحِزِ ضَنِيْنِ
إِذَا مَا رَايَةٌ رُفِعَتْ ...  ... ... ... ... البيت

وسَبَبُ ذٰلِكَ مَا ذكره المُبَرِّدُ وغيرُهُ: أَنَّ عَرَابَةَ لَقِيَ الشَّمَّاخَ وهو يريدُ المَدِيْنَةَ، فَسَأَلَهُ مَا أَقْدَمَهُ؟ فَقَالَ: أَرَدْتُ أَنْ أمتارَ لأَهْلِي، وكان مَعَهُ بَعِيْرَانِ فَأَوقرهما بُرًّا وتَمْرًا، وَكَسَاهُ وأَكْرَمَهُ، فَخَرَجَ عن المَدِيْنَةِ وَامْتَدَحَهُ بالقَصِيْدَةِ المَذْكُوْرَةِ، كَذَا قَالَ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ في «الإصابة»، ويُراجع: الكامل للمبرد (١/ ١٦٧)، وذكر خَبَرَ عَرَابَةَ مَعَ مُعَاوية قبل ذٰلك.

(١) ديوانه (٢٠٢)، وصدرُهُ:

* وَأَبْلَجَ مُشْرِقُ الخَدَّيْنِ فَخْمٌ *

(٢) في الأصل: «علباء بن ضرم» تحريفٌ عن «أرقم» والبيت في الأُصول لابن السَّرَّاج (١/ ٢٤٥)، لابن صَرِيْمٍ اليَشكري، وابن صَرِيْمٍ اسمه (باعث) من بني غُبَرَ بن غَنْمِ بن يَشْكر، شاعرٌ =

وَيَوْمًا تُوافِيْنَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَىٰ وَارِقِ السَّلَمْ

وَسُمِّيَتْ اليَمِيْنُ الَّتِي يَقْتَطِعُ بِهَا الرَّجُلُ حَقَّ أَخِيْهِ غَمُوْسًا؛ لأَنَّهَا تَغْمِسُ صَاحِبَهَا في الإِثْمِ، كَمَا يُغْمَسُ الشَّيْءُ فِي المَاءِ. وَبُنِيَتْ عَلَىٰ فَعُوْلٍ لِمُبَالَغَتِهَا فِي الغَمْسِ. واليَمِيْنُ المُعْقَدَة: ضِدُّ اللَّغْوِ؛ سُمِّيَتْ بِذٰلِكَ؛ لأَنَّ الحَالِفَ أَبْرَمَهَا، وَعَقَدَ عَلَيْهَا نِيَّتَهُ، فَشُبِّهَ ذٰلِكَ بِعَقْدِ الحَبْلِ وَالخَيْطِ. قَالَ جَرِيْرٌ[1]:

وَلاَ خَيْرَ فِي مَالٍ عَلَيْهِ أَلِيَّةٌ وَلاَ فِي يَمِيْنٍ عُقِّدَتْ بِالمآثِمِ

## ( مَا لاَ تَجِبُ فِيْهِ الكَفَّارَةُ مِنَ الأَيْمَانِ )

ـ **الاسْتِثْنَاءُ** [١٠]: اسْتِفْعَالٌ[2] مِنْ قَوْلِهِمْ: ثَنَيْتُ الشَّيْءَ؛ إِذَا عَطَفْتَهُ، سُمِّيَ بِذٰلِكَ؛ لأَنَّ الحَالِفَ عَقَدَ عَلَىٰ نَفْسِهِ بِيَمِيْنِهِ أَمْرًا أَوْجَبَهُ، ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهِ

---

= فارس جاهليٌّ قديم في زمن عمرو بن هند. وصاحبُ البيت إنَّمَا هو عَلْبَاءُ بن أرْقَمَ. قَال ابن المستوفى في إثبات المُحَصَّل (مخطوط) البيتُ لابن أصرم اليشكري، ووجدته لعلياء بن أرقم اليشكريُّ.

**أقول** ـ وعلى الله أعتمد ـ: لا أظنُّ أنَّ هناك شاعرًا اسمُهُ ابنُ أصرمَ اليَشْكُرِيُّ فإمَّا أنَّ «أصرم» محرفةٌ عن «ابن صَرِيْمٍ» فيكون المَقصود (بَاعِثَ بنَ صَرِيْمٍ) أو مُحَرَّفَةٌ عن «أَرْقَم» فيكون المَقْصُودُ علْبَاءَ بنَ أرقم وهو أقربُ. والبيتُ من قصيدةٍ جيدةٍ له في الأصمعيات (١٥٧) رقم (٥٥) وهو علباء بن أرقم بن عوف بن سعد بن عجل بن عتيك بن كعب بن يشكر ابن بكر بن وائل، شاعرٌ جاهِلِيٌّ، له أخبارٌ في معجم الُشعراء (٣٠٤). والخزانة (٤/ ٣٦٤)، ولراشد بن شهابٍ اليَشْكَرِيُّ قصيدة في المفضَّليات (٣٠٨) على وزنها وقافيتها، فهل هي منها؟! ومن ثم يكون البيت له؟! تُراجع.

(١) لم أجده في ديوانه.

(٢) النَّصُّ فِي التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأ (١/ ٣٣٠).

فَحَلَّهُ وَحْدَهُ. وَحَقِيْقَتُهُ وَشَرْطُهُ فِي الكِتَابِ «الكَبِيْرِ».

**وَأَمَّا «الحِنْثُ»** فَأَصْلُهُ الذَّنْبُ العَظِيْمُ[1]، يُقَالُ: بَلَغَ الغُلَامُ الحِنْثَ: إِذَا بَلَغَ المَبْلَغَ الَّذِي يُؤْخَذُ فِيْهِ بِمَا أَذْنَبَ، فَمَعْنَىٰ قَوْلِهِمْ: حَنِثَ فِي يَمِيْنِهِ؛ أَتَىٰ ذَنْبًا يُنْقِضُهُ مَا كَانَ عَقَدَهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ. وَالفِعْلُ مِنْهُ: حَنِثَ يَحْنَثُ عَلَىٰ مِثَالِ: عَلِمَ يَعْلَمُ.

ـ وَ**«الثُّنْيَا»** وَالثَّنْوَىٰ، بِمَعْنَىٰ الاسْتِثْنَاءِ، إِذَا ضَمَمْتَ أَوَّلَهَا فَهِيَ بِالياءِ، وَإِذَا فَتَحْتَ أَوَّلَهَا فَهِيَ بِالوَاوِ.

ـ وَ**«النَّسَقُ»**: المُتَتَابِعُ بَعْضُهُ فِي إِثْرِ بَعْضٍ[2]؛ إِذَا أَرَدْتَ المَصْدَرَ سَكَّنْتَ السِّيْنَ، وَإِذَا أَرَدْتَ الاسْمَ فَتَحْتَ السِّيْنَ، وَرُبَّمَا فَتَحُوا السِّيْنَ فِي المَصْدَرِ. وَيُقَالُ: نَسَقْتُ الشَّيْءَ إِلَىٰ الشَّيْءِ؛ إِذَا عَطَفْتُهُ عَلَيْهِ، وَيُسَمَّىٰ بَابُ العَطْفِ بَابَ النَّسَقِ.

ـ **وَقَوْلُهُ: «مُضْمِرًا عَلَىٰ الشِّرْكِ»** مَنْ فَتَحَ/ المِيْمَ فَمَعْنَاهُ: مَطْوِيًّا عَلَىٰ الشِّرْكِ؛ وَمَنْ كَسَرَهَا فَمَعْنَاهُ: مُنْطَوِيًا عَلَىٰ الشِّرْكِ. ٥٨/ب

## ( مَا تَجِبُ فِيْهِ الكَفَّارَةُ مِنَ الأَيْمَانِ )

ـ **قَوْلُهُ: «فَرَأَىٰ خَيْرًا مِنْهَا»**. كَذَا وَقَعَ فِي الحَدِيْثِ أَبِي هُرَيْرَةَ[3]، وَوَقَعَ فِي حَدِيْثِ أَبِي مُوْسَىٰ: **«أَنَّهُ ﷺ قَالَ: إِنِّي وَاللهِ، إِنْ شَاءَ اللهُ لاَ أَحْلِفُ عَلَىٰ يَمِيْنٍ فَأَرَىٰ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلاَّ أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا»** وَوَقَعَ فِي حَدِيْثِ عَبْدِاللهِ بنِ سَمُرَةَ: **«فَإِذَا حَلَفْتَ عَلَىٰ يَمِيْنٍ، وَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَأْتِ الَّذِي**

---

(١) عن المصدر السابق.

(٢) النَّصُّ عن التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأ (١/ ٣٣٠)، هَـٰذِهِ الفَقْرَة والفَقْرَة الَّتي تَلِيْهَا.

(٣) النَّصُّ عن التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأ (١/ ٣٣٠، ٣٣١)، ولم ينشد البيتين.

هُوَ خَيْرٌ وَكَفِّرْ عَنْ يَمِيْنِكَ» فَجَاءَ «رَأَىٰ» فِي هَـٰذَيْنِ الحَدِيْثَيْنِ مُعَدًّى إِلَىٰ مَفْعُوْلَيْنِ، وَفِي حَدِيْثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مُعَدًّى إِلَىٰ مَفْعُوْلٍ وَاحِدٍ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُوْنَ الرُّؤْيَةُ فِي حَدِيْثَيْهِمَا رُؤْيَةَ عِلْمٍ، وَفِي حَدِيْثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رُؤْيَةَ اعْتِقَادٍ؛ لأَنَّ رُؤْيَةَ العِلْمِ تَتَعَدَّىٰ إِلَىٰ مَفْعُوْلَيْنِ، وَرُؤْيَةَ الاعْتِقَادِ تَتَعَدَّىٰ إِلَىٰ مَفْعُوْلٍ وَاحِدٍ، كَقَوْلِكَ: فُلَانٌ يَرَىٰ مَذْهَبَ مَالِكٍ: أَيْ يَعْتَقِدُ، وَعَلَيْهِ تَأَوَّلُوا قَوْلَ الرَّاجِزِ[1]:

لاَ بَأْسَ بالفَارِسِ أَنْ يَكُرَّا
إِذَا رَأَىٰ ذٰلِكَ أَوْ يَفِرَّا

وَقَدْ يَمْكِنُ أَنَّ أَحَدَ المَفْعُوْلَيْنِ سَقَطَ مِنْ حَدِيْثِ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ لأَنَّ المُحَدِّثِيْنِ قَدْ يُسْقِطُوْنَ أَلْفَاظًا مِنَ الحَدِيْثِ كَثِيْرَةً؛ وَيَدُلُّ عَلَىٰ ذٰلِكَ أَنَّ مُسْلِمًا أَخْرَجَهُ عَنْ زُهَيْرِ بنِ حَرْبٍ بِسَنَدِهِ: «**مَنْ حَلَفَ عَلَىٰ يَمِيْنٍ فَرَأَىٰ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِيْنِهِ**».

ـ **وَقَوْلُهُ**: «**وَاللهِ لاَ أَنْقُصُهُ**». هُوَ مَفْتُوْحُ الهَمْزَةِ مَضْمُوْمُ القَافِ؛ إِذْ فِعْلُهُ المَاضِي نَقَصَ، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ[2]: ﴿نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ۝٣﴾، وَالعَامَّةُ تَقُوْلُ: أَنْقَصَ يُنْقِصُ، وَهُوَ خَطَأٌ.

ـ **وَقَوْلُهُ**: «**أَنْتِ الطَّلاَقُ**» وَالوَجْهُ: «أَنْتِ طَالِقٌ»؛ وَلٰكِنَّ العَرَبَ يَضَعُوْنَ المَصَادِرَ مَوْضِعَ أَسْمَاءِ الفَاعِلِيْنَ وَالمَفْعُوْلِيْنَ مُبَالَغَةً فِي المَعَانِي[3]، فَيَقُوْلُوْنَ: رَجُلٌ عَدْلٌ وَرَجُلٌ صَوْمٌ؛ أَيْ: عَادِلٌ، وَصَائِمٌ؛ لِكَثْرَتِهِمَا مِنْهُ، وَنَحْوُهُ قَوْلُ

---

(١) لم أقف عليهما بَعْدُ.

(٢) سورة المزَّمل.

(٣) التَّعْلِيْقُ عَلَىٰ المُوَطَّأ (١/ ٣٣١) ولم ينشد البيت.

الشَّاعِرِ[1]:

فَأَنْتِ طَلَاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيْمَةٌ ثَلَاثٌ وَمَنْ يَخْرُقْ أَعَقُّ وَأَظْلَمُ

ـ وَقَوْلُهُ: «**إِنْ كَسَوْتُكِ هَـٰذَا الثَّوْبَ وَلاَ أَذِنْتُ لَكِ إِلَىٰ المَسْجِدِ**» كَذَا الرِّوَايَةُ[2]، وَالصَّوَابُ: «وَأَذِنْتُ لَكِ»، وَلاَ وَجْهِ لِدُخُوْلِ «لا» فِي هَـٰذَا المَوْضِعِ إِلاَّ وَجْهَ الزِّيَادَةِ، كَالَّتِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ[3]: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾، وَقَوْلُهُ [تَعَالَىٰ][4]: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾.

ـ وَقَوْلُهُ: «**وَكَانَ ذٰلِكَ لاَ يَضُرُّ بِزَوْجِهَا**». هَـٰذَا الفِعْلُ إِذَاكَانَ رُبَاعِيًّا بالهَمْزَةِ عُدِّيَ بالبَاءِ[5]، فَقِيْلَ: أَضَرَّ بِهِ، وَمَعْنَاهُ: أَلْصَقَ بِهِ الدَّاءَ، وَإِذَاكَانَ ثُلَاثِيًّا

---

(١) هَـٰذَا البَيْت من ثلاثة أبيات، ذكرها الزَّجاجي في مجالس العلماء (٣٣٨)، قال: «حدَّث أبوالعبَّاس أحمدُ بنُ يَحْيَىٰ قَال: حَدَّثَني سلمةُ عن الفرَّاء، قَالَ: كَتَبَ الرَّشِيْدُ في لَيْلَةٍ من اللَّيَالِي إِلَىٰ أَبِي يُوْسُفَ صَاحِبِ أَبِي حَنِيْفَةَ: أَفْتِنَا ـ حَاطَكَ اللهُ ـ فِي هَـٰذِهِ الأَبْيَاتِ:

فَإِنْ تَرْفُقِي يَا هِنْدُ فالرِّفق أَيْمَنٌ فَإِنْ تَخْرُقِي يَا هِنْدُ فَالخَرْقُ أَشْأَمُ

فَـأَنْـتِ طَـلَاقٌ والطَّـلَاقُ . . . . . البيت

فَبِيْنِي بِهَا إِنْ كُنْتِ غَيْرَ رَفِيْقَةٍ وَمَا لامْرِىءٍ بَعْدَ الثَّلَاثِ مُقَدَّمُ

فَقَدْ أُنْشِدَ البَيْتُ «عَزِيْمَةٌ ثَلَاثٌ» [بالرَّفع] و«عَزِيْمَةٌ ثَلَاثًا» بالنَّصْبِ فبكم تَطْلُقُ بالرَّفْعِ؟ وَبِكَم تَطلُقُ بالنَّصْبِ. .» وذكر القِصَّة مُفَصَّلَةً، ونَقَلَهَا عَنْهُ السُّيوطي في الأشباه والنظائر (٣/ ٤٢، ٤/ ٢٢)، وشرح شواهد المُغني (١/ ١٦٨)، والبغدادي في خزانة الأدب (٢/ ٧٠)، وشرح أبيات المُغني (١/ ٣٢٤)، والشَّاهد في شرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٢).

(٢) النَّصُّ فِي التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأ (١/ ٣٣١) ما عدا البيت.

(٣) سورة الحديد، الآية: ٢٩.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٢.

(٥) جَاءَ في حاشية الأصل: «في «المحكم»: الضَرُّ [والضُّرُّ]: ضدُّ النَّفعِ. ضره يضره ضَرًّا، =

عُدِّيَ بِغَيْرِ حَرْفِ جَرٍّ، فَقِيْلَ: ضَرَّهُ يَضُرُّهُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَضَرَّ بِهِ نَعَمْ وَنَعَمْ قَدِيْمًا عَلَىٰ مَا كَانَ مِنْ مَالٍ وَآلِ

## (العَمَل في كَفَّارة الأَيْمَانِ)

ـ **يُقَالُ: وَكَّدْتُ** اليَمِيْنَ تَوْكِيْدًا، وَأَكَّدْتُهَا تَأْكِيْدًا[1].

ـ **وَالمُدُّ الأَصْغَرُ**: هُوَ مُدُّ النَّبِيِّ ﷺ، وَالمُدُّ الأَعْظَمُ: مُدُّ هِشَامٍ[2]، وَفِيْهِ مِنْ مُدِّ النَّبِيِّ ﷺ مُدٌّ وَثُلُثَانِ، وَهِشَامٌ هَـٰذَا هُوَ هِشَامُ بنُ إِسْمَاعِيْلَ المَخْزُوْمِيُّ، وَكَانَ عَامِلاً[3] لِبَنِي مَرْوَانَ عَلَىٰ المَدِيْنَةِ؛ وَتَقَدَّمَ هَـٰذَا فِي بَابِ (الزَّكَاةِ).

ـ **وَيُقَالُ: كِسْوَةٌ وَكُسْوَةٌ** ـ بِكَسْرِ الكَافِ وَضَمِّهَا ـ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: كَسَاهُمْ ثَوْبًا ثَوْبًا، وَكَسَاهُنَّ ثَوْبَيْنِ ثَوْبَيْنِ فَمَسْأَلَتَانِ مِنَ النَّحْوِ فِيْهِمَا غُمُوْضٌ؛ لأَنَّ المَفْعُوْلَ الثَّانِي لِكَسَوْتُ جَاءَ هُنَا مُنْفَصِلاً، كَمَا جَاءَتْ فِي الحَالِ مُنْفَصِلَةً، فِيْمَا حَكَاهُ سِيْبَوَيْهِ[4] مِن قَوْلِهِمْ: بَيَّنْتُ لَهُ حَسَابَهُ بَابًا بَابًا، وَلَقِيْتُ القَوْمَ رَجُلاً رَجُلاً إِلاَّ أَنَّ مَعْنَاهُ مُنَوَّعًا هَـٰذَا التَّنْوِيْعِ، وَمُرَتَّبًا هَـٰذَا التَّرْتِيْبِ، وَكَمَا نَابَ الاسْمَانِ مَعًا

---

= و[ضَرَّ به] وأضرَّ به، وضاره مُضَارَّةً وضرارًا» يُراجع: المحكم (٨/ ١٠١).

(١) هَـٰذِهِ الفَقْرَة والفقرَات بعدها عن التَّعْلِيْقُ عَلَىٰ المُوَطَّأ (١/ ٣٣٢).

(٢) هو هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة المخزوميُّ، جدُّه هشام أخو خالد بن الوليد، كانت بنتُهُ زوجَةَ عبدالملك بن مروان، ولاَّه عبدُالملكِ المدينةَ سنة (٨٢هـ) وخلفه على إمارتها عُمَرُ بن عبدِالعَزِيْزِ سنة (٨٧هـ). أخبارُهُ في نسب قُريش (٤٧)، والكامل لابن الأثير (٤/ ١٨٣، ٢٠١)، وجمهرة الأنساب (١٣٩)، والنُّجوم الزَّاهرة (١/ ٢٠٤، ٢١٤).

(٣) في الأصل: «غلامًا».

(٤) الكتاب (١/ ١٩٦).

مَنَابَ خَبَرِ المُبْتَدَأِ المُفْرَدِ فِي قَوْلِهِمْ: هَـٰذَا حُلْوٌ حَامِضٌ، وَلَوْ أَدْخَلْتَ عَلَىٰ هَـٰذِهِ المَسْأَلَةَ ظَنَنْتُ لَقُلْتَ: ظَنَنْتُ هَـٰذَا حُلْوًا حَامِضًا، فَكَانَا جَمِيعًا نَائِبَيْنِ مَنَابَ المَفْعُوْلِ الثَّانِي، كَمَا نَابَا جَمِيعًا مَنَابَ الخَبَرِ، وَكَذٰلِكَ لَوْ قُلْتَ: كَانَ/ هَـٰذَا حُلْوًا حَامِضًا، وَإِنَّ هَـٰذَا لَحُلْوٌ حَامِضٌ. ١/٥٩أ

## (جَامِع الأَيْمَانَ)

ـ «**الرِّتَاجُ**» [١٧]. وَالرَّتَجُ: البَابُ، وَقِيْلَ: هُوَ البَابُ المُغْلَقُ. وَرَتَجَهُ وَأَرْتَجَهُ: أَوْثَقَ إِغْلاَقَهُ[١]. وَأَبَىٰ الأَصْمَعِيُّ: إِلاَّ أَرْتَجَهُ، وَرَتَجَ فِي مَنْطِقِهِ رَتَجًا وَأُرْتِجَ عَلَيْهِ: اسْتُغْلِقَ عَلَيْهِ الكَلاَمُ، وَأَصْلُهُ مِنْ ذٰلِكَ البَابُ يُرْتَجُ؛ أَيْ: يُغْلَقُ؛ وَمِنْهُ أُرْتُجَ عَلَيْهِ فِي كَلاَمِهِ.

(١) اللِّسان (رتَج) وذكر رأي الأصمَعِيِّ.